مجلة البحوث والدراسات الافريقية ودول حوض النيل
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني ٤٤٥٠ ـ ٢٦٨٢
المجلد ٨ العدد ١ (١١٤-١٤٠) يوليو ٢٠٢٤
Website: https://mbddn.journals.ekb.eg/
E-mail: afr.journal@aswu.edu.eg

تحليل الأداء والتطور الاقتصادي لدول الكوميسا خلال الفترة (١٩٩١/٢٠٢٠)

نهلة محمد سنوسى عباس [١]

[١] قسم السياسة والإقتصاد، معهد البحوث والدراسات الافريقية ودول حوض النيل، جامعة اسوان

© تصدر عن معهد البحوث والدراسات الأفريقية ودول حوض النيل – جامعة اسوان – جمهورية مصر العربية

الملخص:

شهدت واردات دول الكوميسا بشكل عام والواردات السلعية منها بشكل خاص معدلات زيادة مرتفعة خلال العقدين الماضيين، فى حين سجلت الصادرات معدلات نمو ضعيفة، مما أدى إلى تفاقم العجز فى الموازين التجارية ومن ثم موازين المدفوعات لدول التكتل ، مما أسهم بدوره مساهمة كبيرة فى تدهور الأداء الاقتصادى لدول الكوميسا ، والذى اتسم بأنه كان مخيباً للآمال على مدى الثلاثة عقود الماضية ، حيث بلغ متوسط النمو الاقتصادى لدول الكوميسا

٣,٢ % سنوياً منذ عام ١٩٦٠ ، وإنطلاقاً من اعتبار التكامل الاقتصادى ركيزة أساسية تعول عليها كثير من الدول لإحداث التنمية الاقتصادية الشاملة وإحراز النمو الاقتصادى، بفتحه الآفاق بدرجة كبيرة نحو تشجيع التجارة ، ولذلك أسست دول شرق وجنوب إفريقيا تكتل دول الكوميسا، والذى تبلور الهدف الأساسى له فى رفع حصيلة دول الكوميسا التصديرية وتحقيق مستويات مقبولة فى حساب الميزان التجاري والحد من الزيادات الكبيرة فى الواردات ، وتهدف هذه الدراسة إلى عرض وتحليل للأداء والتطور الاقتصادى بدول الكوميسا خلال الفترة (١٩٩١/٢٠٢٠) من خلال تتبع أداء مؤشر النمو الاقتصادى وبعض مؤشرات التكامل الاقتصادى (التضخم، المديونية الخارجية، الاحتياطيات الدولية) وبعض مؤشرات التجارة لدول الكوميسا (قيم الصادرات السلعية والخدمية وإجماليها وكذلك الواردات السلعية والخدمية وإجماليها إلى جانب إجمالى الواردات وإجمالى التجارة ونسبة كل منها من الناتج المحلى الإجمالى ومتوسط معدل النمو لكل منها)،لأهميتها فى التأثير على الأداء الاقتصادى وجهود التكامل الإقليمى لتكتل الكوميسا ، لما لها من تأثيرات كبيرة ومتبادلة على أداءاقتصاداتها ونموها وتكاملها ، ومن ثم تقييم أدائها الاقتصادى.

الكلمات المفتاحية: الأداء الاقتصادى؛ مؤشرات التكامل الاقتصادى، مؤشرات التجارة ،الكوميسا

١- مقدمة :

شهدت واردات تكتل الكوميسا بشكل عام والواردات السلعية منها بشكل خاص معدلات زيادة مرتفعة خلال العقدين الماضيين، فى حين سجلت الصادرات معدلات نمو ضعيفة، مما أدى إلى تفاقم العجز فى الموازين التجارية ومن ثم موازين المدفوعات لدول التكتل ، مما أسهم بدوره مساهمة كبيرة فى تدهور الأداء الاقتصادى لدول الكوميسا ، حيث نجد على سبيل المثال أن إجمالى الاستثمار المحلى للكوميسا لم ينخفض فحسب ، بل استمر فى الإنخفاض على مدى العشرين عاماً الماضية،

وبلغ ١٧ % من الناتج المحلي الإجمالى فى عام ٢٠٢٠ وتُعد هذه النسبة منخفضة(١) .كما ارتفع نصيب القارة الأفريقية من القيمة المضافة الصناعية العالمية ارتفاعاً طفيفاً للغاية من ٠,٧ % فى عام ١٩٧٠ إلى ١ % فى عام ١٩٨٢ ، ثم انخفض إلى ٠,٨ % فى عام ١٩٩٤ ثم إلى ٠,٥% فى ٢٠٢٢ ، كما تحوز معظم الصناعات بدول الكوميسا معدل استغلال منخفض للغاية ،كذلك كان من أسباب تدهور الأداءالاقتصادى لإقليم الكوميسا أن شهدت المنطقة أيضا على مدى السنوات القليلة الماضية حالات جفاف غير مسبوقة ساهمت بشكل كبير فى انتشار المجاعات و نقص الأغذية(٢).

كما ساهم الفقر المتنام وواسع الانتشار في منطقة الكوميسا فى مزيد من التدهور الاقتصادى للكوميسا، وفاقم من آثار هذا التدهور انخفاض الإنفاق على الخدمات فى الصحة والتعليم والمرافق العامة ، مما أدى إلى إستفحال مشاكل سوء التغذية وارتفاع معدل الوفيات واستمراره في الزيادة حيث بلغ –١٨% فى عام ٢٠٢٢، إلى جانب تعرض جميع دول التكتل لأزمات كبيرة في التوظف والعمالة ووصل متوسط نسبة البطالة في معظم دول التكتل إلى ٣٠ % أو أكثر فى بعض دول التكتل.

وتهدف هذه الدراسة إلى عرض وتحليل للأداء والتطور الاقتصادى بتكتل الكوميسا خلال الفترة (١٩٩١/٢٠٢٠) من خلال تتبع أداء مؤشر النمو الاقتصادى وبعض مؤشرات التكامل الاقتصادى وبعض مؤشرات التجارة لتكتل الكوميسا لأهميتها فى التأثير على الأداء الاقتصادى وجهود التكامل الإقليمى لتكتل الكوميسا ، لما لها من تأثيرات كبيرة ومتبادلة على أداءاقتصاداتها ونموها وتكاملها ، ومن ثم تقييم أدائها. وذلك على النحو التالى:

---

(1) COMESA, 2020, Common Market for Eastern and Southern Africa. Annual Report, p5.

(2) COMESA, 2022, Common Market for Eastern and Southern Africa. Annual Report, p7.

٢-١ تحليل أداء مؤشر النمو الاقتصادى لتكتل الكوميسا خلال الفترة (١٩٩١/٢٠٢٠):

اتسم الأداء الاقتصادي لتكتل الكوميسا بأنه كان مخيباً للآمال على مدى الثلاثة عقود الماضية ، حيث بلغ متوسط النمو الاقتصادى لتكتل الكوميسا ٣,٢ % سنوياً منذ عام ١٩٦٠ ، وبلغ إجمالي الناتج المحلي لهذه المنطقة حوالي ٩٠ مليار دولار عام ١٩٩٣ ، وسُجلت خمس عشرة دولة من دول الكوميسا ضمن الثلاث والعشرين دولة المصنفة كأقل البلدان نمواً (LDC's) وذلك وفقاً لتقرير الأمم المتحدة الخاص بعام ١٩٩٣، ولعل من أهم التحديات التي ستواجه التكتل في المرحلة المقبلة لتحقيق أهدافه الاقتصادية، كيفية تأهيل البنية الأساسية لمتطلبات التجارة البينية والتكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء، حيث سيسهم استكمال المشروعات المتعلقة بها في خفض تكلفة الاستثمار بين الدول الأعضاء.إلى جانب التحديات التى تتعلق بنقص الطاقة والمياه ومعوقات التمويل الاستثماري وندرة النقد الأجنبي، نظرا لتخلف وجمود القطاع المصرفي في العديد من دول الكوميسا (١).

وتُصنف أغلب دول إقليم الكوميسا بأنها دولاً ذات دخل منخفض إلى جانب تصنيف البعض الآخر منها بأنها ذات دخل متوسط ، وتشغل دول الكوميسا مساحة تقدر بحوالى ١٢ مليون كيلو متر مربع وهى مساحة هائلة تقدر بمايقارب ٣/٢ مساحة قارة إفريقيا ، وقد بلغ عدد سكان دول تكتل الكوميسا ٥٨٣ مليون نسمة فى عام ٢٠٢٢ ، وبلغ الناتج المحلي الإجمالي لها ٨٠٥ مليار دولار فى نفس العام وبمعدل نمو سجل ٤,٣%. وقد بلغ معدل النمو الاقتصادى لها ٦% ، وسجل متوسط نصيب الفرد ١,٣٨ % من الناتج المحلى الإجمالى ومن المتوقع أن يبلغ الناتج المحلى الإجمالى للكوميسا ٢٩ تريليون دولار بحلول عام ٢٠٢٥(٢).

وقد سجلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى إقليم الكوميسا ١٥,٠٢٤ مليار دولار فى عام ٢٠٢٠ بنسبة ٤١,١% من الناتج المحلى الإجمالى وبإنخفاض لمعدل النمو قدره (-٢٨,٦%) عن عام ٢٠١٩ .والذى بلغت فيه تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر ٢١,٠٣ مليار دولار، ويرجع السبب فى هذا الانخفاض فى هذا العام والذى لحق بدول العالم بأسرها بنسبة انخفاض قدرها ٣٥% إلى جائحة كورونا وما صاحبها من تدابير احترازية وإغلاق جزئى وصل فى بعض الأحيان إلى الإغلاق التام وبصفة عامة ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر بنسب بسيطة تراوحت بين ٣٢,٩% من الناتج المحلى الإجمالى عام ٢٠١٠ إلى ٤١,١ % فى عام ٢٠٢٠ فى إقليم الكوميسا .

---

(1)COMESA, 2021, Common Market for Eastern and Southern Africa. Annual Report.

(2) COMESA, 2022, Common Market for Eastern and Southern Africa. Annual Report

ونظراً لكبر عدد الدول الأعضاء والبالغ ٢١ دولة عضو و ضخم عدد سكانها ، و كبر قيمة حجم التجارة البينية بين دولها ، وضخم قيمة تجارتها مع باقى دول إفريقيا ومع دول العالم. فإن الكوميسا تشكل سوقا رئيسية كبيرة للتجارة الداخلية والخارجية. ويوضح الجدول التالى ، متوسط معدل النمو الاقتصادى لتكتل الكوميسا خلال الفترة (١٩٩١-٢٠٢٠) وذلك على النحو التالى :

جدول رقم (١)

متوسط معدل النمو الاقتصادى لتكتل الكوميسا خلال الفترة (١٩٩١-٢٠٢٠)

السنة	معدل النمو الاقتصادى	السنة	معدل النمو الاقتصادى
١٩٩١	١,٣	٢٠٠٦	4.2
١٩٩٢	٠,٧	٢٠٠٧	٤,٦
١٩٩٣	٠,٥	٢٠٠٨	٤,٩
١٩٩٤	٢,٦	٢٠٠٩	٥,٤
١٩٩٥	٣,٢	٢٠١٠	٦,٩
١٩٩٦	٥,٦	٢٠١١	٦,٩
١٩٩٧	٣,٢	٢٠١٢	٥,٨
١٩٩٨	٣,٧	٢٠١٣	٦,٣
١٩٩٩	٢,٨	٢٠١٤	٦,٤
٢٠٠٠	٣,٢	٢٠١٥	٥,٨
٢٠٠١	٣,٠	٢٠١٦	٦,٢
٢٠٠٢	٢,٥	٢٠١٧	٥,٧
٢٠٠٣	٢,٤	٢٠١٨	٦
٢٠٠٤	٤,٣	٢٠١٩	5.2
٢٠٠٥	٤,٠	٢٠٢٠	0.6

COMESA, 2020, Common Market for Eastern and Southern Africa. Annual Report.

الشكل البيانى رقم (١)

متوسط معدل النمو الاقتصادى لتكتل الكوميسا خلال الفترة (١٩٩١-٢٠٢٠)

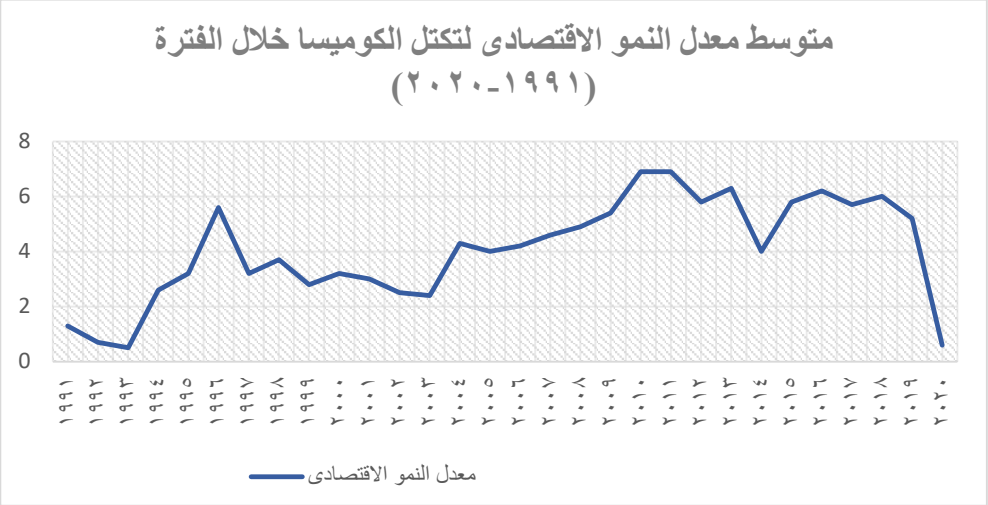

ويتضح من الجدول السابق رقم (١) ، ومن خلال الشكل البيانى رقم (١) والخاص بتتبع معدل النمو الاقتصادى لتكتل الكوميسا خلال الفترة (١٩٩١/٢٠٢٠)، والذى تم إعداده بالإعتماد على بيانات الجدول رقم (١) ، أن معدل النمو الاقتصادى لتكتل الكوميسا غلب عليه الإرتفاع بدرجات طفيفة للغاية ، حيث ارتفع من ١,٣% عام ١٩٩١ وبصورة تدريجية وبطيئة ليسجل ٤% فى عام ٢٠٠٥ أى بإرتفاع قدره ٣,٧% فقط خلال تلك الفترة، ثم واصل أداؤه الضعيف نسبياً ليرتفع إلى ٥,٤% فى عام ٢٠٠٩ ، ليسير على نفس الوتيرة من الارتفاعات الطفيفة فسجل ٥,٧% فى عام ٢٠١٧ ثم ٦% فى عام ٢٠١٨.

ثم انكمش متوسط معدل النمو الاقتصادى فى اقليم الكوميسا بشكل حاد فى عام ٢٠٢٠ لينخفض إلى ٠,٦%بعد أن كان ٥,٢% فى عام ٢٠١٩ أى أنه انخفض بمقدار -٤,٦ نقطة ، ويرجع السبب الرئيسى فى ذلك إلى جائحة كورونا والتى ضربت بآثارها اقتصاديات دول العالم كافة عام ٢٠٢٠ ، ثم انتعش متوسط معدل النمو الاقتصادى للاقليم فى النصف الثاني من عام ٢٠٢١ مما أدى إلى تحقق ارتفاعات تصاعدية في معدل النمو، حيث بلغ ٥,٩ % في عام ٢٠٢١ ، ثم بدأت معظم دول التكتل فى التعافى اقتصادياً من الآثار الناجمة عن الإنكماش الحاد التى لحقت بها جراء جائحة كورونا مما أدى إلى تحقق ارتفاعات تصاعدية في معدل النمو الاقتصادى نتيجة لزيادة تدفقات التحويلات المالية وخاصة فى دول التكتل المعتمدة على السياحة .ثم عاود معدل النمو الاقتصادى الإنخفاض مجدداً بعد ذلك ليصل إلى ٤,٨% فى ٢٠٢٢ نتيجة لعدة عوامل كان من أهمها الصدمة الاقتصادية العالمية الناتجة عن التوترات الجيوسياسية نتيجة للحرب الروسية الأوكرانية والتى تؤثر على التكتل من خلال تأثيرها على أسعار السلع العالمية ، مما يؤثر بدوره على التوازنات المالية والخارجية وخاصة فى الدول المستوردة للسلع الأساسية(١).
وبتتبع متوسط معدل النمو الاقتصادى على مستوى دول الكوميسا كل على حدة، سنجد **أن** غالبية دول الكوميسا حققت معدلات نمو اقتصادى منخفضة بل وسلبية أيضاً فى عدد من السنوات ،وخاصة خلال الفترة (٢٠١٥-

٢٠٢٠) ،كما يتضح من الجدول رقم (٢) والخاص بمعدلات النمو الاقتصادى لكل دولة على حدة من دول الكوميسا خلال الفترة المذكورة .

جدول رقم (٢)

معدلات النمو الاقتصادى لدول الكوميسا (كل على حدة) خلال الفترة(٢٠١٥-٢٠٢٠)

الدولة	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠
بوروندى	٣,٩-	٠,٩-	٠,٨٥	١,٦	١,٨	٥,٥-
جزر القمر	١	٢,٢	٤,٢	٣,٦	١,٩	١,٢-
الكونغو الديمقراطية	٨,٥	٦,٩	٣,٧	5.8	٤,٤	٢,٢-
جيبوتى	٦,٥	٦,٧	٥,٤	8.4	٧,٥	١
مصر	٤,٤	٤,٣	٤,١	5.3	٥,٦	٢
إريتريا	٤,٨	٣,٧	١٠-	13	٣,٨	٠,١
إثيوبيا	١٠,٤	٨	١٠,٢	7.7	٩	٣,٢
إيسواتينى	٠,٤	٣,٢	٢	2.4	١	٠,٩-
كينيا	٥,٧	٥,٩	٤,٩	6.3	٥,٦	١
ليبيا	١,٨-	١,٤-	٦,٤	17.9	٩,٩	٥٨,٧-
مدغشقر	٣,١	٤,٢	٣,٩	4.6	٤,٨	٠,٤
ملاوى	٢,٩	٢,٣	٤	3.2	٤,٥	١
موريشيوس	٣,٦	٣,٨	٣,٨	3.8	٣,٥	٦,٨-
روندا	٨,٩	٦	٦,١	8.6	١٠,١	٣,٥
سيشل	٤,٩	٤,٥	٤,٤	3.8	٣,٩	١٠,٨-
السودان	٤,٩	٣,٥	٠,٧	-2.3	٢,٥-	١,٢-
تونس	١,٢	١,٢	١,٩	2.7	١	٤,٣-

أوغندا	٥,٧	٢,٣	٥	6.3	٤,٩	٣,٥
زامبيا	٢,٩	٣,٨	٣,٥	4	١,٥	٣,٥-
زيمبابوى	١,٨	٠,٧	٤,٧	3.5	٣,٢	٧,٤-
الكوميسا	٥,٨	٦,٢	٥,٧	٦	٥,٢	٠,٦

COMESA (2019/2020), Common Market for Eastern and Southern Africa. Annual – Report.

ويتضح من الجدول السابق ، أن أحد عشر دولة من دول التكتل فى عام ٢٠٢٠ حققت معدلات نمو سلبية، حيث سجلت كل من(الكونغو الديمقراطية – ٢,٢ ،وايسواتينى –٠,٩%، ليبيا –٥٨,٧%، موريشيوس –٦,٨%، سيشل – ١٠,٨%،السودان –١,٢%، تونس –٤,٣%، زميبابوي –٧,٤%)، ويرجع ذلك إلى مجموعة من الأسباب المختلفة، لعل من أهمها عدم الإستقرار الأمنى والسياسى نتيجة للصراعات والنزاعات الأمنية والسياسية المتكررة كما هو الحال بالسودان وليبيا، إضافة إلى دولة تونس والتى سجل معدل النمو بها –٣,٤% ، لعدم تنويع قاعدتها الإنتاجية وتركيزها على قطاع واحد وهو السياحة ، والذى كان من أكثر القطاعات تضررا نتيجة جائحة كورونا عام ٢٠٢٠.

وعلى الرغم من ذلك فلقد حقق عددٌ من دول التكتل معدلات نمو إيجابية خاصة عام ٢٠٢٠ ،منها على سبيل المثال (جيبوتى وكينيا وملاوى كل منهم سجل معدل نمو اقتصادى قدره ١% ،مصر٢% إثيوبيا٣,٢%، مدغشقر٠,٤%، ورواندا ٣,٥% ، أوغندا ٣,٥%) ، ويعود هذا التحسن إلى انتهاج سياسات اقتصادية ناجحة وفعالة استطاعت من خلالها هذه الدول الاستفادة من ارتفاع أسعار السلع الأساسية نسبياً، ومن علاقات التجارة والاستثمار مع الاقتصادات الناشئة إضافة إلى تهيئة المناخ المستقر والجاذب للإستثمارات ، إلى جانب ارتفاع حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مما أثر فى تحقيق معدل نمو اقتصادى مقبول يتراوح ما بين (٥,٢ % : 6.2%) فى المتوسط خلال الفترة (٢٠١٥-٢٠١٩) ، ولكنه انخفض فى ٢٠٢٠ إلى ٠,٦% بسبب جائحة كورونا.

٢-٢ تحليل أداء بعض مؤشرات التكامل الاقتصادى لتكتل الكوميسا خلال الفترة(٢٠٠٠/٢٠٢٠) يعد التكامل الاقتصادى ركيزة أساسية تعول عليها كثير من الدول لإحداث التنمية الاقتصادية الشاملة وإحراز النمو الاقتصادى، فهو يفتح الآفاق بدرجة كبيرة نحو تشجيع التجارة ، ولذلك أسست دول شرق وجنوب إفريقيا تكتل دول الكوميسا، والذى تبلور الهدف الأساسى له فى رفع حصيلة دول الكوميسا التصديرية وتحقيق مستويات مقبولة فى حساب الميزان التجاري والحد من الزيادات الكبيرة فى الواردات وتكمن أهمية مؤشرات التكامل الاقتصادى الإقليمى من حيث مساهمتها وقدرتها على تقييم فاعلية جهود دول التكتل ، وهو الأمر الذى سينعكس بصورة مباشرة على المؤشرات الاقتصادية المختلفة خاصة معدل النمو الاقتصادى.

ويوضح كل من الجدول التالى رقم (٣) ، والشكل البيانى التالى رقم (٢) بعض مؤشرات التكامل الاقتصادى المختارة للتعبير عن التطور الاقتصادى لدول تكتل الكوميسا خلال الفترة (٢٠١٥/٢٠٢٠) وذلك على النحو التالى:

جدول رقم (٣)

تطور بعض المؤشرات الاقتصادية لمجموعة دول الكوميسا للفترة (٢٠١٥-٢٠٢٠)

السنوات	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠
الاحتياطات	٣,٦	٣,٣	٣	٣,١	٣,٩	٣,٢
معدل التضخم	٦,٨	٨,٥	٩,٨	٩,٥	١٣,٥	١٩,١
المديونية الخارجية	٤٧,٧	٥١,٢	٤٩,٥	٥٠,٩	٥٠,٥	٥٩,٣

COMESA, 2020, Common Market for Eastern and Southern Africa. Annual Report, p 09-11-13.

الشكل البيانى رقم (٢)

تطور بعض المؤشرات الاقتصادية لمجموعة دول الكوميسا للفترة (٢٠١٥/٢٠٢٠)

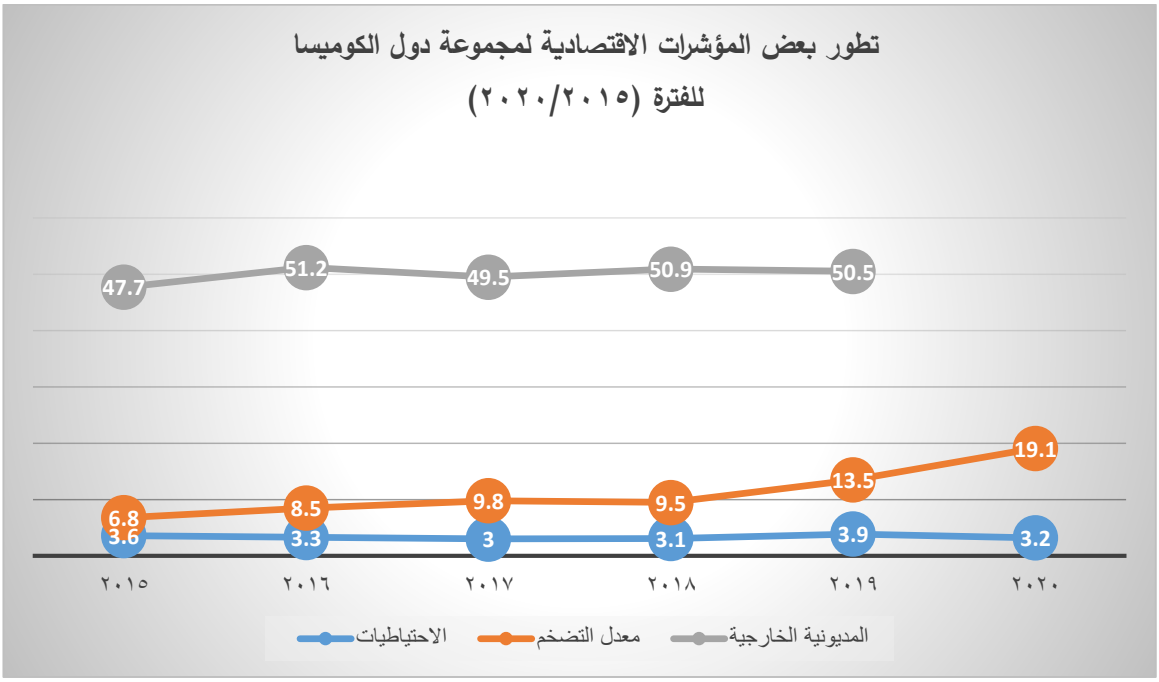

- تم إعداد الشكل البيانى بالإعتماد على بيانات الجدول رقم (٣).

وبالرجوع إلى بيانات التقارير السنوية لسنوات مختلفة لتكتل الكوميسا إلى جانب بيانات الجدول السابق نجد أن المؤشرات المختارة (الاحتياطيات ،معدل التضخم،المديونية الخارجية) لم تسجل قيما تدل على تحسن الأداء الاقتصادى للكوميسا ، وذلك على النحو التالى :

٢-٢-١ مؤشر الاحتياطيات الدولية :

كلما توافرت الاحتياطيات الأجنبية للدول كلما ساهم ذلك فى تحسين إدارة اقتصاداتها وحسّن من درجة إستجابتها للصدمات الخارجية، كما أن الإدارة المناسبة لهذه الاحتياطيات وتوجيهها توجيها أمثلاً يمكن من تقليل تكلفة الفرصة البديلة للاحتفاظ بالاحتياطيات عند الحد الأدنى وتعظيم العائدات إلى حدها الأقصى، وقد بلغ متوسط الاحتياطيات الأجنبية لإقليم الكوميسا ٣% فى عام ٢٠١٠ ، ليرتفع ارتفاعاً طفيفاً بمقدار ٠,٢ نقطة ليسجل ٣,٢% فى عام ٢٠١٤ ثم ٣,٦% فى عام ٢٠١٥ لينخفض إلى ٣,٣% فى عام ٢٠١٦، ثم ارتفع بعد ذلك فى عام ٢٠١٩ مسجلاً ٣,٩% ، لينخفض إلى ٣,٢% فى ٢٠٢٠ ثم يواصل انخفاضه إلى ٣,٠% فى ٢٠٢١ و٢,٦% فى ٢٠٢٢ . مما يتسبب فى وجود ضغوط كبيرة لتوفير النقد الأجنبى لتخفيف حدة التقلبات المسببة للخلل فى سعر الصرف ودعم واردات النفط والأغذية، ولا سيما للاقتصاديات المستوردة للسلع الأساسية فى الاقليم. وهو ما يعكس العلاقة بين المديونية والاحتياطيات المتاحة لدول التكتل. **وبصفة عامة** أدت الزيادة البطيئة فى حجم الصادرات الزراعية لهذه الدول وارتفاع تكاليف وارداتها من السلع المصنعة والبترول والأغذية وخدمة الديون الخارجية إلى زيادة العجز فى ميزان مدفوعات دول التكتل بشكل ملحوظ . مما أدى إلى إنخفاض احتياطات دول الكوميسا من العملات الأجنبية ، وأثر هذا بدوره على عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى هذه الدول.

٢-٢-٢ مؤشر التضخم :

يلاحظ من التقارير السنوية لسنوات مختلفة خاصة بالكوميسا ، ومن بيانات الجدول السابق أيضاً أن هناك ارتفاعاً كبيراً فى معدلات التضخم لدول الكوميسا، وهو ما يؤثر بالسلب بطريقة مباشرة على الميزان التجارى خاصة فى جانب الصادرات. والتى تتأثر قيمتها سلبياً إثر انخفاض بل وتدهور قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية. حيث سجل معدل التضخم ١١,٨% من الناتج المحلى الإجمالى فى عام ٢٠٠٠ ، ثم ٧,١% فى ٢٠١٠ ليرتفع إلى ١٧,٧ %فى عام ٢٠١١ ،ثم ٥,٩% فى عام ٢٠١٤ ،ليواصل ارتفاعاته وخاصة فى عامى ٢٠١٩،٢٠٢٠ والذى بلغ فيهما معدل التضخم ١٣,٥% و١٩,١% على الترتيب . ولعل السبب الرئيسى فى ذلك الارتفاع إنما يرجع إلى الإغلاق الجزئى والتام فى بعض الأحيان بسبب جائحة كورونا.

ثم تباطىء متوسط معدل التضخم بعد ذلك على مستوى إقليم الكوميسا إلى ١١,٤% في عام ٢٠٢١ من ١٩,١% في عام ٢٠٢٠ ، ليسجل بعد ذلك ١٧,٤% فى عام ٢٠٢٢ ،وذلك نتيجة تراكم قوي الضغوط التضخمية في معظم بلدان الكوميسا ، خاصة فى دول التكتل التي شهدت إما انخفاضات كبيرة في قيمة عملاتها المحلية أو التي تعتمد بشكل أكبر على الواردات الغذائية ، أو تلك التى تعانى من الجفاف والعواصف والفيضانات التي ضاعفت من تأثير التشوهات فى سلسلة التصدير العالمية إلى جانب الزيادات الكبيرة التى لحقت بأسعار الطاقة الدولية ، وكل ذلك إنما يصب فى اتجاه زيادة الضغوط على أسعار الصرف التى تغذى التضخم المحلى مما يؤدى بدوره إلى وضع

المزيد من الضغوط التصاعدية على أسعار المواد الغذائية و نقص الإمدادت العالمية وزيادة القيود المفروضة على التصدير في الدول الرئيسية المصدرة للسلع الأساسية والأغذية

٢-٢-٣ مؤشر المديونية الخارجية:

تعانى دول تكتل الكوميسا من أزمة كبيرة فيما يتعلق بمديونيتها الخارجية خاصة مع الخلل الهيكلى والعجز المزمن الذى تعانى منه دول التكتل فى موازينها التجارية وموازين مدفوعاتها ، والذى يرجع فى الأساس إلى الإرتفاع المضطرد لواردات التكتل فى مقابل انخفاض قيم صادرته ، مما تُضطر معه دول التكتل إلى تمويل فاتورة وارداتها وبخاصة من السلع الإستراتيجية كالغذاء والأدوية ومستلزمات الإنتاج بالإستدانة من المؤسسات الدولية والدول الكبرى ، خاصة مع تراجع أسعار المواد الخام والأولية في الأسواق الدولية ، وبتتبع قيم المديونية الخارجية لدول التكتل سنجد زيادة قيمها كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى من ٨,٤٩% فى عام ٢٠٠٠ ، إلى ١٠,٣٦% فى عام ٢٠٠٤ ، ثم ارتفعت ارتفاعاً كبيراً بلغ ٤٧,٧ %فى عام ٢٠١٥ لترتفع بعد ذلك إلى ٥٠,٥% فى ٢٠١٩ ثم إلى ٥٩,٣% فى عام ٢٠٢٠ .

<u>والخلاصة فى هذا الصدد أنه يمكن القول :</u>

– لم ترق النتائج المسجلة فى هذا الخصوص من قبل دول مجموعة الكوميسا إلى مستوى التطلعات المأمولة، خاصة إذا ما قورنت بالنتائج التى توصلت إليها التكتلات الاقتصادية الأخرى المحققة من قبل دول مجلس التعاون الخليجى على سبيل المثال ، ودول جنوب شرق آسيا والاتحاد الأوربى وغيرها من التكتلات.

– اقتصرت الاستفادة الجزئية لدول الكوميسا على عدد محدود من الدول نتيجة عدم التكافؤ فى عديد من الجوانب، مثل ضعف القاعدة الإنتاجية فى بعض الدول وانعدامها فى البعض الآخر، إلى جانب عدم تنوع الإنتاج و التركيز على منتجات بعينها فقط ، و التفاوت فى المستويات التعليمية، وسوء وتدهور البنى التحتية من طرق برية وجوية وبحرية ، بالإضافة إلى التفاوت فى استخدام التكنولوجيا المتطورة. ومن ثم فإن وجود مثل هذه التفاوتات فى الامكانيات أدى إلى خلق العديد من الصعوبات والتحديات لنمو وتطور التجارة البينية لدول مجموعة الكوميسا وبالتالى التأثير بالسلب على مؤشرات التكامل الاقتصادى المذكورة.

٢-٣ تحليل أداء بعض مؤشرات التجارة لتكتل الكوميسا خلال الفترة(١٩٩٥/٢٠٢٠).

نظراً لأهمية قطاع التجارة في تحقيق زيادة في معدل النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية من خلال تأثيره على هيكل الانتاج المحلى وموازين المدفوعات. فمن ثم سيتم عرض لأداء **بعض مؤشرات التجارة** لتكتل الكوميسا ، من حيث قيم الصادرات السلعية والخدمية وإجماليها وكذلك الواردات السلعية والخدمية وإجماليها إلى جانب إجمالى الواردات وإجمالى التجارة ونسبة كل منها من الناتج المحلى الإجمالى ومتوسط معدل النمو لكل منها ، إلى جانب إبراز **حساب التجارة** لتكتل الكوميسا والتعرض أيضاً إلى **هيكل الواردات السلعية** لتكتل الكوميسا **ومتوسط معدلات**

النمو للقطاعات المكونة لها والوزن النسبى لكل منها من إجمالى الواردات السلعية، نظراً لأهميتها فى التأثير على الأداء الاقتصادى وجهود التكامل الإقليمى لتكتل الكوميسا ، لما لها من تأثيرات كبيرة ومتبادلة على أداء اقتصاداتها ونموها وتكاملها ومن ثم تقييم أدائها، وذلك على النحو التالى:

٢-٣-١ بعض مؤشرات التجارة لتكتل الكوميسا :

ترجع أهمية الإستدلال بمؤشرات التجارة على الأداء الاقتصادى وجهود التكامل الإقليمى لتكتل الكوميسا ، لما لها من تأثيرات كبيرة ومتبادلة على أداء اهذه الاقتصادات ونموها وتكاملها ومن ثم تقييم أدائها ، وسيتم الإستعانة فى هذا الصدد بمؤشرات التجارة التالية لتكتل الكوميسا ،**(قيم الصادرات السلعية والخدمية وإجماليها وكذلك الواردات السلعية والخدمية وإجماليها إلى جانب إجمالى الواردات وإجمالى التجارة ونسبة كل منها من الناتج المحلى الإجمالى ومتوسط معدل النمو لكل منها).**

ويوضح الجدول التالى رقم (٤) والخاص ببعض مؤشرات التجارة لتكتل الكوميسا بالأسعار الجارية فى عامى ١٩٩٥و ٢٠٢٠ ما يلى :

جدول رقم (٤)

بعض مؤشرات التجارة لتكتل الكوميسا بالأسعار الجارية في عامى ١٩٩٥ و٢٠٢٠.

البيان	القيمة (مليار دولار)		% من الناتج المحلي الإجمالى* GDP		متوسط معدل النمو*
	١٩٩٥	٢٠٢٠	١٩٩٥	٢٠٢٠	٢٠٢٠-١٩٩٥
الصادرات السلعية	٢٢,٣٥	١٣١,٨٠	١٤,١٨	١٧,٢١	٧,٠٦
الصادرات الخدمية	١٢,٣٠٠	٩٥,١٨	٧,٨٠	١٢,٤٣	٨,١٨
إجمالي الصادرات	٣٤,٦٥	٢٢٦,٩٨	٢١,٩٨	٢٩,٦٥	٧,٤٩
الواردات السلعية	٣٢,٠١	١٩٨,٢٩	٢٠,٣٢	٢٥,٩٠	٧,٢٦
الواردات الخدمية	١١,٧٨	٦١,١٢	٧,٤٧	٧,٩٨	٦,٥٣
إجمالي الواردات	٤٣,٧٩	٢٥٩,٤١	٢٧,٧٩	٣٣,٨٨	٧,٠٨
إجمالي التجارة	٧٨,٤٤	٤٨٦,٣٩	٤٩,٧٧	٦٣,٥٣	٧,٢٧

Source: COMESA, 2021, Common Market for Eastern and Southern Africa, Annual-Report.

* * حسبتا بواسطة الباحثة.

وكما يتضح من أرقام الجدول السابق ، ارتفاع إجمالى التجارة من ٧٨,٤٤ مليار دولار فى عام ١٩٩٥ إلى ٤٨٦,٣٩ مليار دولار فى عام ٢٠٢٠ ، بمتوسط معدل نمو بلغ ٧,٢٧ ٪. خلال نفس الفترة، كما ارتفعت نسبة التجارة إلى الناتج المحلي الإجمالى من ٤٩,٧٧ ٪ إلى ٦٣,٥٣ ٪ خلال نفس الفترة .وهو ما يتم توضيحه فى الشكل البيانى رقم (٣) التالى ، والذى تم عمله بالإعتماد على بيانات الجدول رقم (٤):

الشكل البيانى رقم (٣)

بعض مؤشرات التجارة لتكتل الكوميسا بالأسعار الجارية في عامى ١٩٩٥ و٢٠٢٠.

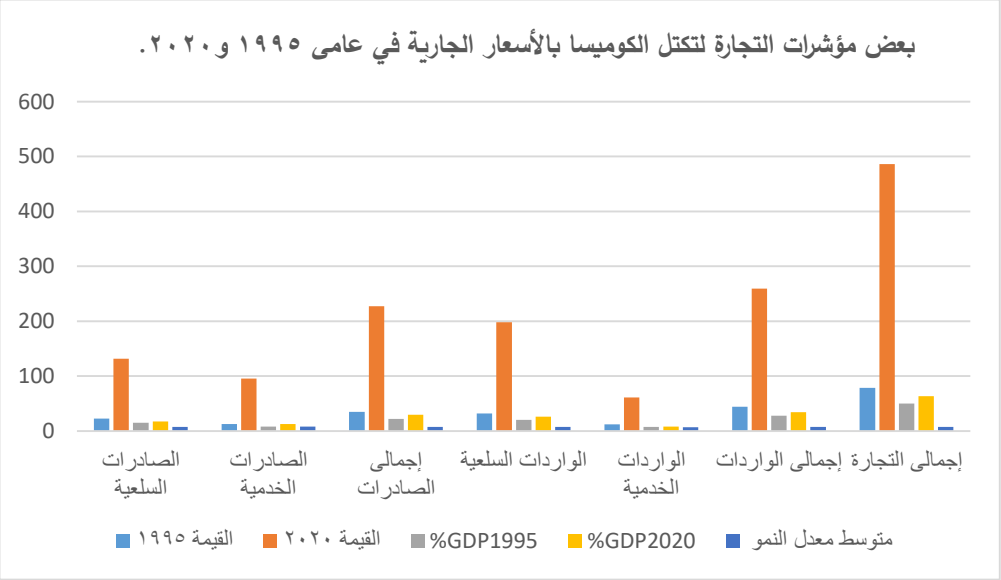

٢-٣-٢ حساب التجارة :

وفيما يلى الجدول رقم (٥) و الخاص **بحساب التجارة** لتكتل دول الكوميسا بالأسعار الجارية خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٢٠) على النحو التالى :

جدول رقم (٥)

حساب التجارة لتكتل الكوميسا بالأسعار الجارية (١٩٩٥-٢٠٢٠)

البيان	القيمة (مليار دولار)		متوسط معدل النمو* (%)	% من الناتج المحلي الإجمالي* GDP	
	١٩٩٥	٢٠٢٠	١٩٩٥-٢٠٢٠	١٩٩٥	٢٠٢٠
الصادرات السلعية	٢٢,٣٥	١٣١,٨٠	٧,٠٦		
الواردات السلعية	٣٢,٠١	١٩٨,٢٩	٨,١٨		
ميزان التجارة السلعية	**٦,٦٦-**	**٦٦,٤٩-**	**٧,٤٩**	**٤,٢٢**	**٨,٦**
الصادرات الخدمية	١٢,٣٠٠	٩٥,١٨	٧,٢٦		
الواردات الخدمية	١١,٧٨	٦١,١٢	٦,٥٣		
ميزان تجارة الخدمات	**٠,٥٢**	**٣٤,٠٦**	**٧,٠٨**	**٠,٣٣**	**٤,٤٤**
ميزان التجارة	**٦,١٤-**	**٣٢,٤٣-**	**٧,٢٧**	**٣,٨٩**	**٤,٢٣**

COMESA, 2021, Common Market for Eastern and Southern Africa Annual-Report

* * حسبتا بواسطة الباحثة .

ويتضح من الجدول رقم (٥) والخاص بحساب التجارة لتكتل الكوميسا خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٢٠) بالأسعار الجارية، أن ميزان الحساب التجارى السلعى يعانى من عجز متزايد ارتفع من ٦,١٤ مليار دولار إلى ٣٢,٤٣ مليار دولار خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٢٠ ، بمتوسط معدل نمو سنوي بلغ نحو ٧,٢٧% خلال الفترة المذكورة وعلى الرغم من زيادة العجز في رصيد حساب االميزان التجاري السلعي إلا إنه حقق متوسط معدل نمو بلغ ٧,٤٩% خلال الفترة (١٩٩٥/٢٠٢٠) ، كما سنجد أنه قد زاد رصيد حساب الخدمات خلال نفس الفترة بمتوسط معدل نمو ٧,٠٨%، لترتفع من ٠,٥٢ مليار دولار فى عام ١٩٩٥ مسجلة ٠,٣٣ % من الناتج المحلى الإجمالى لترتفع إلى ٣٤,٠٦ مليار دولار فى ٢٠٢٠ بما نسبته ٤,٤٤ % من الناتج المحلى الإجمالى ويدفع ارتفاع متوسط معدلات نمو التجارة وزيادة العجز في ميزان التجارة السلعية إلى الضرورة الملحة لإيجاد حلول للسيطرة على هذه المشكلة.

٢-٣-٣ هيكل الواردات السلعية لتكتل دول الكوميسا ومتوسط معدلات النمو للقطاعات المكونة لها والوزن النسبى لكل منها من إجمالي الواردات السلعية :

وفي إطار مزيد من التحليل لأداء الواردات السلعية بتكتل دول الكوميسا، يوضح جدول رقم (٦) هيكل الواردات السلعية لتكتل دول الكوميسا ، ومتوسط معدلات النمو للقطاعات المكونة لها والوزن النسبى لكل منها من إجمالي الواردات السلعية وذلك خلال الفترة(١٩٩٥-٢٠٢٠).

جدول رقم (٦)

هيكل الواردات السلعية لتكتل الكوميسا بالأسعار الجارية ومتوسط معدلات النمو السنوى لها فى عامى ١٩٩٥ و ٢٠٢٠.

قطاعات الواردات السلعية	القيمة (مليار دولار)		*متوسط معدل النمو السنوي (%)	*% من الواردات السلعية	
	١٩٩٥	٢٠٢٠	١٩٩٥-٢٠٢٠	١٩٩٥	٢٠٢٠
الغذاء	١٠,٩٩	٦٨,١٣	٧,٢٦٦	٣٤,٣٥	٣٤,٣٦
السلع الصناعية	١٠,٩٧	٦٧,٩٩	٧,٢٦٨	٣٤,٢٨	٣٤,٢٩
الوقود المعدنى	٣,٢٨	٢٠,٣٢	٧,٢٦٦	٩,٦٨	١٠,٢٥
الخامات والمعادن	٢,٩٣	١٨,٢٠	٧,٢٧٠	٩,١٦	٩,١٨
المواد الخام والمنتجات الزراعية	١,٠٦	٦,٥٨	٧,٢٦٦	٣,٣٨	٣,٣٢
أخرى	٢,٧٥	١٧,٠٥	٧,٢٦٧	٨,٥٩	٨,٦
الإجمالى	٣٢,٠١	١٩٨,٢٩	٧,٢٦٦	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠

Source: World Bank, http://data.worldbank.org/indicator

United Nations, http://comtrade.un.org/db.

* حسبتا بواسطة الباحثة .

ومن الجدول السابق يتضح ، أن كل من واردات السلع الصناعية وواردات المواد الغذائية قد حققتا أعلى معدل نمو سنوى ٧,٢٦٨% ، ٧,٢٦٦% ، مع استحواذهما لأعلى حصتين من إجمالى الواردات السلعية خلال عامى١٩٩٥ ، ٢٠٢٠، تليهما واردات الوقود المعدنى والتى تشاركهما تقريبا معدل النمو السنوى (٧,٢٦٦%) ولكن تقل حصتها من إجمالى الواردات السلعية مستحوذة على ٩,٦٨% منها فى ١٩٩٥ و١٠,٢٥ % فى عام ٢٠٢٠، أما المواد الخام والمنتجات الزراعية فنجدها ذات أقل حصة من إجمالى الواردات السلعية مسجلة ٣,٣٨% فى ١٩٩٥ انخفضت إلى ٣,٣٢% فى عام ٢٠٢٠.

كما تشير البيانات الواردة بالجدول إلى أنه لا توجد تغيرات ملحوظة على هيكل الواردات السلعية لتكتل الكوميسا خلال هذه الفترة. وهو ما يوضحه أيضاً كل من الشكلين رقمى (١٠) ، (١١) على الترتيب، والذين تم إعدادهما بالإعتماد على بيانات الجدول من تغير في التركيب الهيكلى للواردات السلعية خلال عامى ١٩٩٥–٢٠٢٠، وذلك على النحو التالى:

الشكل البيانى رقم (٥)

هيكل الواردات السلعية في تكتل الكوميسا في عام ١٩٩٥

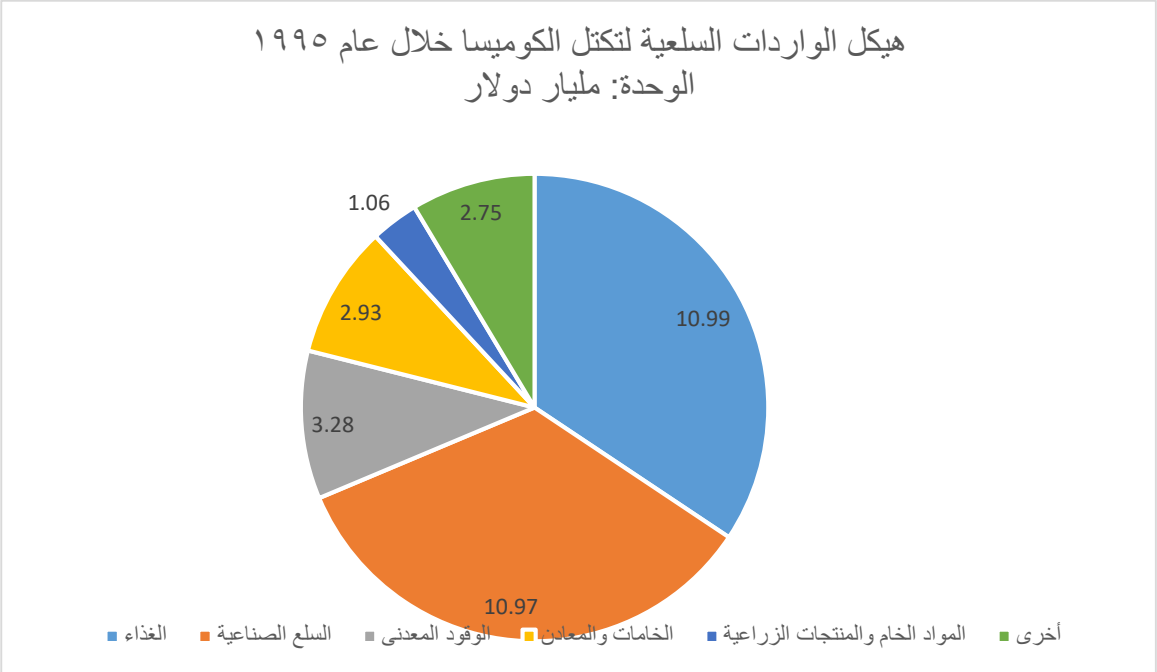

الشكل البيانى رقم (٦)

هيكل الواردات السلعية في تكتل الكوميسا في عام ٢٠٢٠

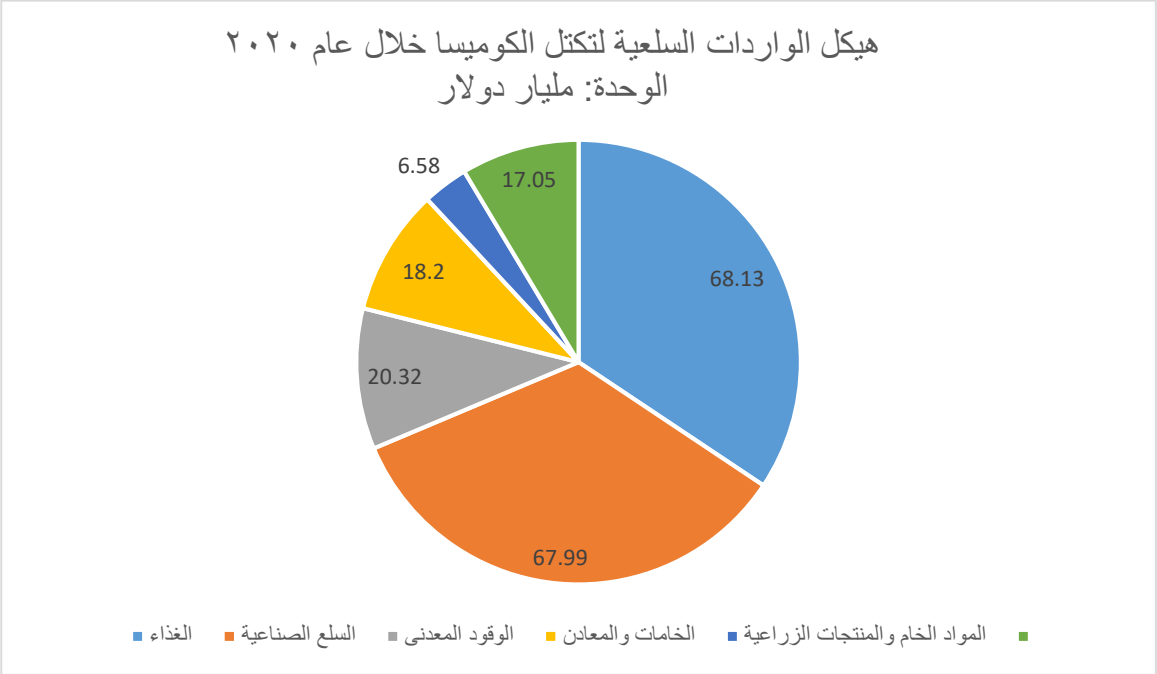

أولاً : المراجع باللغة العربية:

- عماد أحمد علي،٢٠٢١،"دور التكامل الاقتصادى الخليجى فى الشراكة الإستراتيجية"، مجموعة الدراسات الاقتصادية المعاصرة.
- عمر صقر،٢٠٠٥،" سياسات التجارة الخارجية"،مصر، كلية التجارة وإدارة الأعمال ، جامعة حلوان.
- فادية محمد عبد السلام،١٩٩٣، "الآثار المتوقعة لتحرير سوق النقد الأجنبى على الواردات المصرية"، مذكرة داخلية، معهد التخطيط القومى، القاهرة .
- فتحى أبو الفضل،١٩٩٣،"سياسات التكيف والتجارة الخارجية فى الاقتصاد"،المجلة المصرية للتنمية والتخطيط ،المجلد الأول،العددان الأول والثانى، معهد التخطيط القومى، القاهرة.
- فؤاد أبو ستيت، ٢٠٠٤،" التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة"، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية.
- قدرى الشرقاوى ، ١٩٨١ ، " التجارة الخارجية والإستيراد والتصدير الأصول العلمية والعملية" ، مكتبة التجارة والتعاون ، القاهرة.
- كوامى ننسن،٢٠٠٤، "العولمة وإفريقيا، برنامج الدراسات المصرية الإفريقية " ،ترجمة : حمدى عبد الرحمن، رانيا حسين، جامعة القاهرة
- محمد حسين صالح ،١٩٩٤،"اتجاهات الواردات السلعية فى مصر(١٩٨١-١٩٩٤)"،مذكرة خارجية رقم ١٥٧٩، معهد التخطيط القومى ،القاهرة.
- محمد سمير ، ١٩٩٤ ، "بعض قضايا التنمية الراهنة " ،معهد التخطيط القومى ، مذكرة خارجية رقم ١٤٥١، القاهرة.
- محمد عاشور، و أحمد علي سالم ،٢٠٠٦،" دليل المنظمات الإفريقية الدولية ،الإصدار ١، جامعة القاهرة، مصر، معهد البحوث والدراسات الإفريقية.
- محمد مجيب حسن ، المحمودى على محمد ،٢٠١٦، " تقدير دالة الطلب على الواردات الاستهلاكية فى ليبيا للفترة(١٩٧٥ – ٢٠٠٨) باستخدام إسلوب التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ" ، مجلة المعرفة ، كلية العلوم الإدارية والمالية ، ترهونة، جامعة الزيتونة ، ليبيا .

- محمد محمود الإمام ،١٩٧٧، " حول خرافة الإستعاضة عن الواردات"، مذكرة خارجية رقم ١٢٠٦،معهد التخطيط القومى ، القاهرة

ثانياً : المراجع باللغة الإنجليزية:

- A. Hicks, 1994, “Introduction to Pooling, in T. Janoski and A. Hicks (edited by), The Comparative Political Economy of the Welfare State”, Cambridge University Press, UK.
- Al-Dakhil, K. and Al-Yousef N., 2002, "Aggregate Import Demand Function for Saudi Arabia: An Error Correction Approach”, Journal of Economic & Administrative Sciences, Vol. 18, No. 1.
- Alias, H. M., and Tang. T. C., 2000, “Aggregate Imports and Expenditure Components in Malaysia: A Cointegration and Error Corretion Analysis.” ASEAN Economic Bulletin, Vol.17, no. 3.
- Andrews , Donald, and Christopher Monahan,1991,”An Improved Heteroscedasticity and Autocorrelation Consistent Matrix estimator”, journal of Policy Modeling, Economic Note, Published by: Elsevier science, north Holand,No:60(3).
- Christian Moran, 1989,”Imports under a foreign Exchange Constraint”, The World Bank Review, Vol 3.
- COMESA, Selected years, Common Market for Eastern and Southern Africa. Annual Report.
- COMESA,2020,Annual-Report.https://www.comesa.int/wp.
- COMESA, 2021, https: //www.comesa.int/wp.
- COMESA Investment Trends Reports.
- Direction of trade statistics, IMF, Selected Statistics on African countries.
- Doroodian et al, 1994, “An Examination of The Traditional Import Demand Function for Saudi Arabia, Applied Economics, No.26.
- Dutta, D., and Ahmed. N., 2006, “An Aggregate Import Demand Function for India: A Cointegration Analysis", School of Economics and Political Science, University of Sydney, Australia.

Analysis of the performance and economic development of COMESA countries during the period (1990/2020)

Abstract:

Imports from COMESA countries in general, and merchandise imports from them in particular, witnessed high rates of increase over the past two decades, while exports recorded weak growth rates, which led to an exacerbation of the deficit in the trade balances and then the balances of payments of the bloc countries, which in turn contributed significantly to the deterioration of economic performance for the COMESA countries, which was characterized as disappointing over the past three decades, as the average economic growth of the COMESA countries reached 3.2% annually since 1960, and based on the consideration of economic integration as a basic pillar that many countries rely on to bring about comprehensive economic development and achieve economic growth, by opening horizons to a large extent towards encouraging trade, and therefore the countries of East and Southern Africa established the COMESA, the main goal of which was crystallized In raising the COMESA countries' export earnings, achieving acceptable levels in calculating the trade balance, and reducing large increases in imports. This study aims to present and analyze the performance and economic development in the COMESA countries during the period (1991/2020) by tracking the performance of the economic growth index and some indicators of economic integration and some trade indicators for COMESA countries , due to their importance in influencing economic performance and the regional integration efforts of the COMESA, because of their significant and mutual impacts on the performance, growth and integration of their economies..

Keywords: Economic performance; economic integration indicators; trade indicators; COMESA